الأمم المتحدة

A/C.3/55/SR.49

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
23 April 2001
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة التاسعة والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة : السيدة جيتتر – جوزيف ..... (ترينيداد وتوباغو)

ثم: السيدة دي ويت (نائبة الرئيسة) .....(ناميبيا)

المحتويات

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-73191 (A)
0073191

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع) (A/55/12 و Add.1، A/55/471 و A/55/472 و A/55/506- S/2000/1006)

١ - **السيدة ميتري** (مصر): أعربت عن الشكر والتقدير للسيدة أوغاتا على إنجازاتها الهامة طوال فترة عملها وهنأت خلفها على تعيينه، ثم تابعت قائلة إن الصراعات التي شهدتها الساحة الدولية خلال السنوات الأخيرة قد أدت إلى استفحال مشكلة اللاجئين وتفاقم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي. وأكدت أن من واجب المجتمع الدولي، وفقا للمادة ١٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، توفير الحماية والرعاية الضرورية للاجئين وتمكينهم من العودة إلى ديارهم. وفي هذا الصدد شددت على ضرورة الالتزام بمبدأ العودة الطوعية للاجئين باعتباره لب وجوهر عمل المفوضية. ومن الضروري، فضلا عن ذلك، العمل على تقديم المسؤولين عن انتهاك قواعد القانون الدولي للمحاكمة حيث أن توخي العدالة في هذه الحالات يُعد عنصرا حيويا في إقرار تسوية سلمية دائمة للنزاع وقالت إن الوفد المصري يؤكد على العلاقة الوثيقة بين الحق في اللجوء والحقوق الأساسية باعتبار اللجوء، بالنسبة للاجئين، شكلا من أشكال الحق في الحياة.

٢ - وأردفت قائلة إن حالة اللاجئين والعائدين والمشردين في كل من أفريقيا والشرق الأوسط ما زالت من أهم الشواغل التي تؤرق المجتمع الدولي. وأكدت أن عودة هؤلاء اللاجئين، ومن بينهم اللاجئون الفلسطينيون، إلى ديارهم وضمان سلامتهم وكرامتهم وتعويضهم عما فقدوه من ممتلكات بسبب الطرد أو التشريد أو احتلال أراضيهم، يجب أن تظل من أولويات الأمم المتحدة. وتؤكد مصر على أهمية الالتزام بالتنفيذ الكامل لأحكام قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤، المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، الذي يؤكد حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة ويطالب سلطات الاحتلال الإسرائيلية باحترام المواثيق والاتفاقيات الدولية الداعية إلى الحفاظ على حقوق الفلسطينيين الذين شردوا من أرضهم.

٣ - وقالت إنه بالرغم من بعض الإشارات الإيجابية التي تضمنها تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (A/55/12)، لا تزال حالة اللاجئين في أفريقيا تمثل تحديا خاصا لضمير المجتمع الدولي يدعوه إلى مضاعفة جهوده المعنية بحل مشاكل اللاجئين في أفريقيا ليس فقط لأنها تمثل عقبة رئيسية أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولكن لأنها أيضا تهدد استقرار وأمن دول عديدة، وبخاصة الدول التي تستضيف هؤلاء اللاجئين.

٤ - وأكدت على ضرورة توفير الحماية المناسبة للموظفين المكلفين بحماية اللاجئين، وعلى ضرورة منع الأطراف المتصارعة من استخدام اللاجئين كورقة في الصراع. وينبغي أن يتم، بالتشاور مع كافة الأطراف الفاعلة في مجال العمل الإنساني، النظر في مناهج متكاملة لمعالجة مشكلة اللاجئين، تأخذ في اعتبارها الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية السائدة في مناطق الأزمات، وتحترم السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال للدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

٥ - **السيد مانغاشي** (جمهورية تترانيا المتحدة): أعرب عن تأييد وفده للبيان الذي أدلى به في اليوم السابق ممثل موزامبيق باسم المجموعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن بند جدول الأعمال الذي يجري النظر فيه. وأثنى على العمل الذي اضطلعت به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

طوال ٥٠ سنة من وجودها. وأشار إلى أن بلده قد استضاف عددا كبيرا من اللاجئين من الجنوب الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى خلال الـ ٤٠ سنة الماضية. وقد عاد منذئذ بعض اللاجئين إلى ديارهم طوعيا؛ وغالبية اللاجئين الذي ما زالوا موجودين في تترانيا جاءوا من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦ - وأوضح أن جمهورية تترانيا المتحدة لم تفرض قط أي حدود على عدد طالبي اللجوء برغم التكلفة الاقتصادية والاجتماعية والمشاكل الأمنية الكبيرة التي تنشأ عن وجودهم. وقال إن السكان التترانيين أخذوا يشعرون بالإرهاق من الضيافة التقليدية التي تُقدم إلى اللاجئين، وذلك نتيجة للطبيعة الدورية لتدفقات اللاجئين إلى المنطقة والتدهور البيئي وانتشار الأمراض وازدياد الجرائم. زد على ذلك، أن اللاجئين، حينما يقصر تقديم المؤن إلى مخيماتهم عن الحاجة، يتزعون إلى العدوان والعنف تجاه السكان المحليين.

٧ - وقال إن وفده يشاطر في الشواغل المعرب عنها في تقرير المفوضة السامية (A/55/12) فيما يتعلق بأمن اللاجئين وأمن الأفراد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية وهذه القضية أخذت تكتسي مزيدا من الأهمية في السنوات الأخيرة. وأوضح أن ذلك هو سبب الحالة الصعبة جدا التي تجد فيها نفسها بلدان كتترانيا التي تستضيف أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ لاجئ. ومن ثم فإن حكومته تقدر كل التقدير المساعدة التي تقدمها المفوضية وغيرها من البلدان المانحة لتعزيز قدرتها على حفظ الأمن في مخيمات اللاجئين. وأشار مع التقدير إلى أن المفوضية وسعت مؤخرا عمليتها الأمنية بنشر مزيد من رجال الأمن في المناطق المتأثرة باللاجئين.

٨ - وأردف قائلا إن حكومته ما زالت تعتقد أن مبدأ إعادة اللاجئ إلى وطنه باختياره هو الأساس لأي حل دائم لمشاكل اللاجئين. على أن الإعادة لا يمكن أن تتم قبل حل الصراعات التي تمزق بلد المنشأ. ولا يمكن إيجاد حل دائم في غياب المصالحة. ونبه إلى أن الإدماج المحلي، في حالات التدفقات الجماعية كالتي شهدها بلده، ليس حلا عمليا، أما التوطين في بلد ثالث فينبغي تشجيعه. وأعرب عن أمل وفده في أن تكون المشاورات العالمية التي شرعت فيها المفوضية شاملة بدرجة كافية.

٩ - وفي الختام، أعرب المتحدث عن تقديره العميق للسيدة أوغاتا على عملها الرائع في خدمة اللاجئين وغيرهم من السكان الضعفاء خلال السنوات العشر الماضية. وأعرب أيضا عن ترحيب حكومته بالسيد لوبيرز، في منصبه الجديد وعن تعهدها بالتعاون الكامل معه.

١٠ - **السيدة كورنيليوك** (بيلاروس): قالت، بعد أن أعربت عن تقديرها للسيدة أوغاتا، إن بيلاروس أدركت في السنوات الأخيرة أن تحركات الهجرة بلا قيود أثارا سلبية على الاستقرار والأمن في مجتمعات كثيرة. وأوضحت أن بيلاروس، التي تقع على مفترق الطرق الأوروبية، قد استقبلت تدفقات من المهاجرين غير القانونيين من بلدان رابطة الدول المستقلة، وبلدان آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط والشرق الأدنى، وأن عدد هؤلاء المهاجرين يقدر بـ ٢٠٠ ٠٠٠ شخص، وهو رقم مرتفع باعتبار أن عدد سكان بيلاروس هو ١٠,٣ مليون نسمة فقط. وقد كان لهذه الحالة انتكاسات سلبية اقتصادية واجتماعية من حيث أنها أدت إلى زيادة في الجرائم ونمو في تهريب المخدرات وظهور سوق سوداء لليد العاملة.

١١ - وتابعت قائلة إن من المفهوم، في هذه الظروف، أن تكون مشكلة اللاجئين والمهاجرين مصدر قلق عميق لحكومة بيلاروس التي تسعى جاهدة إلى حل هذه المشكلة مراعية، في الوقت نفسه، الحقوق والحريات الأساسية لمواطني الجمهورية. وأوضحت أن بيلاروس اعتمدت مؤخرا عددا

من النصوص التشريعية والتنظيمية بشأن هذا الموضوع، من بينها قانون يتعلق باللاجئين، وقانون يتعلق بالعمال المهاجرين الأجانب، وقانون مكمل ومعدل لقانون اللاجئين. ووجهت الانتباه إلى أن جميع هذه النصوص تتسق مع أحكام اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين وبروتوكولها الإضافي لعام ١٩٦٧. وأردفت قائلة إن حكومتها تطبق منذ ١ تموز/يوليه ١٩٩٨، إجراء لتحديد وضع اللاجئين، وإن اللجنة المعنية بالهجرة أصدرت، في السنوات القليلة الماضية، ٢٣٨ قرارا تتعلق بطلبات للجوء، كان منها ١٩٠ قرارا لصالح طالبي اللجوء. وكان معظم طلبات اللجوء، ١٤١ طلبا، هو لاجئين أفغان. وهناك حاليا ٥٠٠ طلب أمام اللجنة لاتخاذ قرار بشأنها.

١٢ - وقالت إن أولويات حكومتها، فيما يتعلق بالهجرة، هي التالية: (أ) إنشاء نظام يعول عليه لتنظيم عمليات الهجرة من خلال وضع وتنفيذ نصوص تشريعية وتنظيمية لمراقبة الهجرة وحرية التنقل واختيار مكان الإقامة؛ و (ب) المساعدة في إعادة المواطنين البيلاروسيين الموجودين في جمهورية الاتحاد السوفياتي السابقة إلى ديارهم وإعادة توطينهم؛ و (ج) الدفاع القانوني عن العمال المهاجرين من بيلاروس؛ و (د) إعادة توطين المهاجرين الذين فروا من كوارث بيئية داخل البلد.

١٣ - **السيدة فريتشه** (ليختنشتاين): قالت إن ''الخريطة الإنسانية للعالم'' قد تغيرت بصورة أساسية وبسرعة لم يسبق لها مثيل، خلال الفترة التي تولت فيها السيدة أوغاتا عملها كمفوض سام لشؤون اللاجئين، وهو دور أحسنت أداءه بصورة ملحوظة. وأشارت إلى أنه، على الرغم من الجهود التي بذلت لمساعدة المشردين واللاجئين في مطلع هذا القرن، ما زالت الأزمة مستمرة، لا بل وتزداد سوءا. وقالت إن منظومة الأمم المتحدة لم تكن دائما مجهزة تجهيزا كاملا لمواجهة هذه الأزمات، وإن العقبات التي تعترض طريق الاستجابة الفعالة والسريعة للكوارث الإنسانية يجب تذليلها بصورة جماعية.

١٤ - وقالت إن مسألة الأمن يجب أن تبقى من الأولويات. ففي السنوات الأخيرة تزايدت الصراعات الداخلية المسلحة وحالات الطوارئ المعقدة، مما عرقل تنفيذ العمليات الإنسانية وعرّض للخطر أمن الأفراد المنفذين لهذه العمليات، ويجب على الأمم المتحدة أن تكفل أمن هؤلاء الأفراد. وأشارت إلى إدراج الاعتداءات على الأفراد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية في قائمة جرائم الحرب الوارد في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية قائلة إنه خطوة في هذا الصدد تحظى بالترحاب بيد أنه على الأمانة العامة أن تتخذ التدابير اللازمة دون اعتبار للقيود المالية، لأن ما هو في الميزان هو موثوقية منظومة الأمم المتحدة وفعاليتها.

١٥ - وقالت إن حالات ما بعد الصراع تحتاج كذلك إلى مزيد من الاهتمام، ليس من جانب المفوضية فحسب بل على مستوى منظومة مؤسسات الأمم المتحدة كلها أيضا. وأردفت قائلة إن إنشاء وحدة في إدارة الشؤون السياسية معنية ببناء السلام بعد انتهاء الصراعات هو خطوة هامة وأعربت عن الأمل في أن يؤدي النظر في التقرير الإبراهيمي عن عمليات حفظ السلام إلى تأكيد أهمية بناء السلام بعد الصراعات، حسث أن المجتمع الدولي دفع ثمنا غاليا، على الصعيد المالي والسياسي، لعدم اهتمامه بحالات الأزمات التي تعقب الصراع المسلح، وسيظل يدفع ذلك الثمن ما لم يغير موقفه في هذا الصدد.

١٦ - وقالت إن مسألة منع الصراعات هو مجال آخر يتطلب تعزيز الإرادة السياسية. وعلى الرغم من أن الأمين العام، في تشديده على أهمية هذه المسألة لأعمال الأمم المتحدة، لم يحصل على الإجماع في الرأي، فإن العمل على منع الصراعات يشكل نهجا مفيدا جدا، وبخاصة بالنسبة

للاجئين. وأوضحت أن إنشاء آليات للإنذار المبكر والتعرف على الأسباب الجذرية للصراعات في مرحلة مبكرة من شأنه أن يسهم كثيرا في تخفيف محنة اللاجئين. وأكدت أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تبذل مزيدا من الجهد لدرء الحالات التي يحتمل فيها أن تؤدي المطالبة بحق تقرير المصير إلى نزاعات عنيفة، مصحوبة بتشريد جماعي للسكان. وأشارت إلى أن من شأن إقامة حوار بين الأطراف المعنية أن يساعد على منع حدوث كوارث إنسانية كبيرة، فهناك حاجة إلى التحول من النهج القائم على رد الفعل إلى آخر قائمة على المبادرة بالفعل.

١٧ - وقالت إن الذكرى السنوية الخمسين لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ ستكون مناسبة للاحتفال بماضي رائع والنظر إلى احتياجات المستقبل والتحديات التي ينطوي عليها. وأكدت أن حكومتها ترحب بالمبادرة التي اتخذتها المفوضية لإجراء مشاورات حول الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين، على أساس أن يكون غرض هذه المشاورات هو التنفيذ الكامل للاتفاقية، وأكدت على ضرورة بقاء اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكولها الإضافي لعام ١٩٦٧ حجر الزاوية في القانون الدولي المتعلق باللاجئين.

١٨ - وأعربت عن ترحيب ليختنشتاين بالسيد روود لوبيرز، المفوض السامي الجديد وأكدت تأييدها له.

١٩ - **السيد كريارزهيرسكي** (الاتحاد الروسي): أشار إلى مشكلة اللاجئين قائلا إنها من السمات التي تتصف بها الحقبة الحاضرة، وإن حلها يتطلب تنسيق الجهود، وخاصة على المستويات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية، والإنسانية والقانونية. وأكد أن فكرة النهج الجماعي والتدابير الوقائية المذكورة في تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/55/12) فكرة جوهرية.

٢٠ - وقال إن على عاتق الحكومات تقع المسؤولية الأولى عن حل مشكلة الهجرة في أراضيها؛ وأن حكومته اتخذت خلال السنوات العشر الماضية، تدابير هامة لتحسين حالة اللاجئين؛ إذ انضمت إلى اتفاقية ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين، وسنت قوانين تتعلق باللاجئين في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٦، وأصدرت مراسيم تتعلق بإنفاذ هذه القوانين، وأنشأت آليات وهياكل أساسية مختلفة وحددت وضع اللاجئين وأقامت نظاما لمراقبة الهجرة ومنح اللجوء السياسي والمؤقت - مسترشدة ببرنامج العمل الذي اعتُمد عام ١٩٩٦ في المؤتمر الإقليمي لرابطة الدول المستقلة، وهي عملية امتدت خمس سنوات بناء على قرار اللجنة التوجيهية الذي اتخذته في دورتها الخامسة المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، بدعم من الدول المعنية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الإنسانية الدولية. وأكد من جديد أيضا التزام حكومته بالمبادئ الإنسانية الدولية ومفاهيم التضامن والمشاركة في المسؤولية، المنصوص عليها في برنامج العمل. وأردف قائلا أنه لا يمكن حل مشكلة الهجرة في المنطقة ما لم يكن ثمة توازن بين التضامن الدولي ومسؤولية الحكومات المعنية، وهو ما لم يحدث حتى الآن. وأعرب عن ترحيب حكومته بالمساعدات المالية الدولية التي قدمت إليها، وهي ١٠ ملايين دولار، ولكنه أشار إلى ضرورة زيادة هذه المساعدات، وأن حكومته خصصت، من جهتها، ٢٣٠ مليون دولار لهذا الغرض.

٢١ - وقال إن التدابير الإنسانية لتسوية مشاكل اللاجئين والمشردين يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لحل الأزمات والانتقال من مرحلة المساعدة الطارئة إلى مرحلة إعادة تنظيم المجتمع المدني وإنعاشه.

٢٢ - وفيما يتعلق بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قال ينبغي أن تظل المفوضية هي المؤسسة الرئيسية في حالات الأزمة، لأن لديها ما يلزم من الموظفين ووسائل

العمل، وأن حكومته تدعم جهود المفوضية من أجل تحسين فعالية عملها وإقامة مبادئ النزاهة والحياد وعدم التدخل. وقال أيضا إن حكومته تؤيد فكرة المشاورات العالمية بشأن تعضيد نظام الحماية وتنفيذ اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧، وتعتقد بأنه ينبغي توسيع ولاية المفوضية.

٢٣ - وختاما، قال إن حكومته تود أن تعرب عن قلقها إزاء تزايد الهجمات المدبرة والعنيفة ضد الأفراد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية.

٢٤ - **السيد فال** (غينيا): قال إن بلده، الذي استقبل أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ لاجئ، هو أكبر بلد مضيف للاجئين في العالم بالنسبة لعدد سكانه. ويُعزى وجود هذا العدد من اللاجئين إلى الأزمات الداخلية الخطيرة في ثلاثة بلدان مجاورة هي ليبريا وسيراليون وغينيا - بيساو، وإلى تحركات سكانية واسعة النطاق نحو غينيا.

٢٥ - وأوضح أن الوجود المستمر للاجئين يترك آثارا سلبية على المناطق المضيفة وعلى برامج التنمية الوطنية، ويخلق، علاوة على ذلك، مشاكل فيما يتعلق بالأمن والاستقرار. وكان البلد ضحية لعدد من الهجمات أودت بأرواح عدة مئات من الأشخاص، وسببت أضرارا مادية وتشريد ما يزيد على ٤٠ ٠٠٠ فرد. وكان للاجئين دور في هذه الهجمات.

٢٦ - وقال إن غينيا، التي دأبت على الوفاء بالتزاماتها الإنسانية لن تقبل بهذه الحالة. وبعد الهجمات الأولى دعا مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين المجتمع الدولي إلى بذل كل جهد ممكن لكبح هذه الظاهرة.

٢٧ - واستدرك قائلا إن التزام غينيا تجاه اللاجئين لم يفتر قط بدليل أن الجمعية الوطنية اعتمدت قانونا يتعلق بوضع اللاجئين في غينيا وأنشأت مؤخرا لجنة وطنية مشتركة بين الوزارات لتقديم المساعدة إلى اللاجئين والمشردين. وبمناسبة المؤتمر المعقود في غينيا، في آذار/مارس ٢٠٠٠ للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية اللاجئين لمنظمة الوحدة الأفريقية، واشترك في تنظيمه منظمة الوحدة الأفريقية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، شكر المجتمع الدولي غينيا على كرم ضيافتها.

٢٨ - وأوضح أن حكومته حريصة على مواصلة عملها لصالح اللاجئين وكفالة أمن الأفراد العاملين في المجال الإنساني، ومن ثم تعلق أهمية على التدابير التالية: إعادة توطين اللاجئين بعيدا عن مناطق الحدود، وتحديد هوية اللاجئين لحمايتهم من حلفاء المهاجمين، وتوفير ما يكفي من المساعدة لدعم عمليه المضي في إعادة اللاجئين الليبريين إلى ديارهم، والمساعدة من المجتمع الدولي إلى المناطق المضيفة للاجئين والمشردين نتيجة للهجمات التي يشنها العصاة. وقال إن حكومته تغتنم هذه الفرصة لطلب عقد مؤتمر فعال، تحت رعاية الأمم المتحدة، للتضامن مع جمهورية غينيا.

٢٩ - وختاما، قال إن وفده يخص بالثناء السيدة ساداكو أوغاتا لما قامت به من عمل رائع لصالح اللاجئين في فترة ولايتها، ويهنئ السيد رود لوبيرز بانتخابه رئيسا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ويؤكد له التعاون الكامل من جانب حكومته.

٣٠ - **السيدة دي ويت** (ناميبيا)، **نائبة الرئيس، تولت الرئاسة.**

٣١ - **السيدة مونروى** (المكسيك): هنأت السيدة ساداكو أوغاتا، نيابة عن وفدها، على العمل المرموق الذي قامت به خلال فترة ما يقرب من عشر سنوات رئيسة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٣٢ - ثم قالت إن بلدها كان طوال تاريخه، ملاذا للكثير من اللاجئين وازداد ثراء بمساهماتهم الثقافية والعلمية والاقتصادية. وأوضحت أن سياسة الضيافة التي تنتهجها

المكسيك تقوم على المبادئ التي تكمن وراء سياستها الخارجية، وهي ممارسة سيادتها والتضامن والتعاون الدولي واحترام حقوق الإنسان. وأشارت إلى أن مجلس الشيوخ المكسيكي وافق، في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ على انضمام المكسيك إلى اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين، وبروتوكولها الإضافي لعام ١٩٦٧، وإلى اتفاقية عام ١٩٥٤ المتعلقة بالأشخاص العديمي الجنسية. وأوضحت أن انضمام المكسيك إلى هذه الصكوك الثلاثة حظي بإجماع الموافقة من جانب مختلف المجموعات البرلمانية.

٣٣ - وأردفت قائلة إن معظم اللاجئين الذين استبقلتهم المكسيك خلال العقدين الماضيين كانوا من غواتيمالا. وتلقت المكسيك، عن طريق اللجنة المكسيكية لمساعدة اللاجئين، الدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ثم من المجتمع الدولي، وبخاصة الاتحاد الأوروبي. وبعد توقيع اتفاقات السلام الغواتيمالية، وبدعم من المفوضية، قامت المكسيك بتنظيم إعادة الراغبين في العودة إلى ديارهم وبإدماج الذين اختاروا منهم الاستيطان في المكسيك.

٣٤ - وواصلت تقول إن المكسيك أعلنت في الدورة الحادية والخمسين للجنة التنفيذية للمفوضية المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٠، عن وجود لاجئين في أراضيها من أكثر من ٣٠ دولة. وقامت اللجنة التنفيذية، كجزء من الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للمفوضية، بمشاهدة فيلم وثائقي بعنوان ''المكسيك: قضية اللجوء واللاجئين''، يصور حالة الرجال والنساء الذين اضطروا إلى مغادرة بلادهم بحثا عن الملجأ في المكسيك. وفي السياق الحالي لتزايد العولمة، تصلح حالة المكسيك مثالا للمجتمع الدولي.

٣٥ - وأعربت عن تهنئة وفدها للسيد رود لوبيرز بانتخابه حديثا لرئاسة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وأكدت له التعاون الكامل من جانب وفدها.

٣٦ - **السيدة بيريز - كونتريراس** (فنزويلا): أثنت، باسم حكومتها، على السيدة ساداكو أوغاتا، على الطريقة الرائعة التي انتهجتها في الاضطلاع بوظائفها خلال فترة الـ ١٠ سنوات التي كانت فيها رئيسة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مما زاد من تفهم المجتمع الدولي لمشاكل اللاجئين والمشردين. وأعربت عن تمنياتها بالنجاح للمفوض السامي الجديد، السيد رود لوبيرز، وأكدت له أن بلدها سيواصل تعاونه مع المفوضية.

٣٧ - وقالت إن المفوضية، وفقا لما جاء في تقرير المفوض السامي، اضطرت بسبب الصراعات القديمة منها والجديدة، إلى مضاعفة عملها، وبالتدخل في حالات خطيرة جدا للاجئين وموظفيها على السواء، كما أن تزايد حالات الأزمات أدى إلى تحركات سكانية ضخمة، ويبلغ عدد اللاجئين الآن أكثر من ٢٢ مليون لاجئ.

٣٨ - وقالت إن الدور الأساسي للمفوضية هو كفالة الحماية الدولية للاجئين وإيجاد حلول دائمة للمشاكل، ولكن يجب في الوقت نفسه، على بلاد المنشأ وبلاد المقصد، من جهتهما، أن تمنع تشرد السكان وأن تستجيب لطلبات اللجوء وأن تهيئ الشروط الضرورية للعودة الطوعية للاجئين والمشردين.

٣٩ - وينبغي للمفوضية، بما لديها من خبرة طويلة، أن تكون مستعدة للتكيف مع الأحوال الجديدة التي تنشأ عن التحركات السكانية. ويجب، في هذا الصدد، تعزيز آليات الحماية الدولية على أساس التشريعات الدولية ذات الصلة. وينبغي، فضلا عن ذلك، تفسير الصكوك والمبادئ تفسيرا

واسعا وغير تقييدي لكفالة توفر المعاملة المناسبة للأشخاص الذين هم بحاجة إلى الحماية.

٤٠ - وأوضحت قائلة إنه، في التصدي لقضايا اللاجئين على النحو الصحيح لا يكفي تعزيز مبدأ اللجوء، كما تقترح المفوضية، بل يجب أيضا قيام شراكة بين المفوضية والكيانات المختلفة، كالحكومات والمنظمات الدولية ومؤسسات التعاون والتمويل والمجتمع المدني والكنائس. إذ من شأن هذه الشراكات أن تيسر، بوجه خاص، معالجة الأزمات بصورة أكثر فعالية والدخول مباشرة في مرحلة الوقاية.

٤١ - ويجب، لدى البحث عن حلول دائمة، أن يؤخذ في الاعتبار أن التنمية والاستقلال، كالسلام، لا يمكن فصلهما عن قضايا اللاجئين. ويجب أن تتكيف معايير ومبادئ القانون الدولي مع التطورات في الوضع العالمي من أجل زيادة تعزيز الحماية الدولية.

٤٢ - وقالت إن حكومتها، وهي حريصة على الوفاء بالتزاماتها الدولية وضمان الحماية للأشخاص المشردين، أنشأت آليات لضمان هذه الحماية. وكذلك يعترف الدستور الجديد بحق اللجوء والملجأ ويضمنه، وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة وضع اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧. وفضلا عن ذلك، ستقوم الجمعية الوطنية بإقرار قانون أساسي يتعلق باللاجئين وطالبي اللجوء وفقا لدستور عام ١٩٩٩ والمعاهدات الدولية التي صدقت فنزويلا عليها.

٤٣ - وأشارت إلى أن فنزويلا استضافت، خلال السنتين الماضيتين، لاجئين من البلدان المجاورة. وفي عام ١٩٩٩، أنشئت لجنة فنية تضم عددا من الوزارات لكفالة تطبيق الإجراءات القائمة بصورة سريعة وفعالة، واحترام حقوق الإنسان. وفيما يتعلق بكولومبيا، فقد أنشئت آلية مشتركة بين الطرفين للوقاية والحماية، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مما يسر كفالة العودة الطوعية للمشردين بأمان تام وبكرامة.

٤٤ - وشددت على وجوب كفالة سلامة الأفراد العاملين في المجال الإنساني، لأن الظروف الخطرة التي يعملون فيها تعرض أحيانا حياتهم للخطر وتعيق العمليات الإنسانية.

٤٥ - وقالت إن فنزويلا توافق، بالإضافة إلى ذلك، على ميادين العمل الخمسة التي حددتها المفوضة السامية (A/55/12/Add.1، المرفق الثاني) وهي: حالات الطوارئ والأمن وتدفقات السكان المعقدة والتعايش.

٤٦ - وفي الختام أعلنت أن فنزويلا توافق على الاقتراح المتعلق بالاحتفال بيوم ٢٠ حزيران/يونيه باعتباره ''اليوم العالمي للاجئين''.

٤٧ - **السيدة ونيسيلي** (استراليا): قالت إن حكومتها تود أن تعترف بما قدمته المفوضة السامية، السيدة أوغاتا، التي انتهت مدتها، من مساهمة لصالح اللاجئين في العالم، وترحب بقرار الأمين العام تعيين السيد لوبيرز خلفا لها.

٤٨ - وأضافت أن استراليا، وهي باقية على التزامها القوي بدعم المفوضية وباتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، ترجو لنظام الحماية الدولية أن تعمل بأكفأ طريقة ممكنة.

٤٩ - وأشارت إلى أن الحالة الدولية الراهنة تختلف عما كانت عليه منذ ٥٠ سنة، عندما أنشئت المفوضية ووضعت اتفاقية عام ١٩٥١. وبناء على ذلك يجب تجهيزها بالوسائل اللازمة لمواجهة التحديات المقبلة وللتأكد من أن نظام الحماية الدولية يستطيع القيام بمهمته على نحو فعال لصالح اللاجئين.

٥٠ - واستطردت قائلة إن نظام الحماية الدولية يتعرض للخطر من عدة اتجاهات، منها تدفقات الهجرة المختلطة، والحراك العالمي، والاختلاف في الفرص الاقتصادية والاجتماعية والطابع المتغير للصراعات، والإرهاب وتهريب الأشخاص وإساءة استعمال نظم اللجوء.

٥١ - وأشارت إلى أن عدد طالبي اللجوء الذين لا يتبعون الإجراءات الصحيحة يتزايد، وهذا يؤدي إلى هدر موارد الدولة غالبا على حساب من هم أحوج إلى الحماية.

٥٢ - وقالت إن استراليا، في سعيها إلى الحلول الشاملة والمتكاملة، ترحب بالمشاورات العالمية التي من شأنها أن تمكن الدول من العمل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل حل المشاكل وتعزيز نظام الحماية الدولية.

٥٣ - وأوضحت أن أحد النهوج التي تتبع ينبغي أن يكون مساعدة بلدان المنشأ في تلبية الاحتياجات الأساسية لسكانها حتى لا يضطر هؤلاء إلى الهجرة. وقالت إن استراليا قدمت في الآونة الأخيرة مساعدة طارئة إلى أفغانستان المنكوبة بالجفاف، مما قد يؤدي إلى التقليل من تشرد السكان. وينبغي كذلك حشد الموارد للقيام، في بلدان اللجوء الأول، بتحديد من يحتاج إلى الحماية ومن لا يحتاج إليها من اللاجئين. وينبغي لبلدان اللجوء الأول والمانحين الآخرين العمل معا لتوفير الحماية المؤقتة للاجئين بينما يجري البحث عن حلول دائمة. ويجب أيضا القيام بمزيد من العمل من أجل بلدان اللجوء الأول بصورة خاصة.

٥٤ - وفيما يتعلق بالموارد، قالت إن مبدأ المسؤولية والمشاركة في توفير الحماية الدولية لا ينبغي أن يحجب حقيقة أن قدرة الدول على تقديم الموارد ليست بلا حدود. ومن ثم ينبغي بالتالي إيجاد مصادر مبتكرة للتمويل.

٥٥ - وأشارت إلى الدول الغربية تنفق ١٠ بلايين دولار سنويا على تحديد صفة اللاجئ لنحو ٥٠٠ ٠٠٠ من طالبي اللجوء ونسبة قليلة منهم هم لاجئون حقا. وميزانية المفوضية، وهي ١ بليون دولار فقط، غير كافية لتلبية احتياجات أكثر من ٢٠ مليون لاجئ. قد يكون من الأفضل للموارد المخصصة حاليا لتحديد اللاجئين في عدد من بلدان المهجر أن يستخدم في دعم عملية إعادة اللاجئين إلى أوطانهم بصورة دائمة وفي مساعدة بلدان اللجوء الأول ماليا.

٥٦ - وقالت إن تهريب الأشخاص موضوع آخر يشكل مصدر قلق لأستراليا، وهو ظاهرة دولية متعاظمة ينظمها المجرمون الذين تهدد أنشطتهم سلامة نظم الحماية وبرامج الهجرة النظامية. ومن أجل وضع حد لهذه الممارسة، وضعت أستراليا استراتيجية شاملة تضم الوقاية وقطع الطريق والاستقبال، تستهدف معالجة مشكلة تهريب الأشخاص وتقديم الحماية لمن هم في حاجة إليها.

٥٧ - وقالت إنه ينبغي للمفوضية، وهي تقوم بدور حاسم في نظام الحماية الدولية، أن تعمل بكفاءة وأن تركز جهودها على ولايتها الأساسية. وينبغي لها، في بيئة دائمة التغير، أن تراجع وتكيف أنشطتها باستمرار. وأشارت إلى أن أستراليا دأبت على السعي بقوة إلى إصلاح الإجراءات المتعلقة بالإدارة والميزانية في المفوضية، وقد لوحظت تغييرات ملموسة في المجالات التالية: زيادة التركيز على الولاية الأساسية، والتخطيط الاستراتيجي المتعدد السنوات، ووضع أولويات في الميزانية وقيام توازن أفضل بين الاعتمادات في الميزانية والإيرادات المتوقعة وتعزيز التأهب للطوارئ والقدرة على الاستجابة لها.

٥٨ - **السيد كبوتيرا** (توغو): تحدث بالنيابة عن منظمة الوحدة الأفريقية، التي يرأسها بلده حاليا، فقال إن حظ أفريقيا ليس فقط بأنها تضم أكبر عدد من أقل البلدان نموا وأقلها دخلا وأبهظها ديونا وأكبر عدد من الأشخاص

المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، وإنما هي أيضا، كما جاء في تقرير المفوضية (A/55/12)، أشد المناطق تأثرا بتحركات اللاجئين، إذ كان في أفريقيا، بنهاية عام ١٩٩٩، أكثر من ٦ ملايين لاجئ ونحو ٢٠ مليون من المشردين داخليا.

٥٩ - وقال إن الدول الأفريقية، كغيرها من الدول، تتحمل المسؤولية الأساسية عن كفالة الحماية للاجئين والمشردين وتوفير جميع المساعدات اللازمة لهم. ولكن هذه الدول، تعجز في غالب الأحيان، عن النهوض بهذه المسؤولية بسبب ما تعانيه هي من المشاكل الإنمائية التي تزداد حدة بتواتر الكوارث الطبيعية. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم إليها المساعدة واضعا مشاكلها في حسبانه. زد على ذلك أن هناك دراسة للمعاملة التي يتلقاها اللاجئون بينت أن اللاجئين الأفارقة يتلقون من الاهتمام والموارد أقل مما يتلقاه اللاجئون في المناطق الأخرى من العالم. وكذلك لا يوجد أي بلد أفريقي برنامج لإعادة اللاجئين إلى أوطانهم وتوطينهم يمكن مقارنته بالبرامج التي تطبق في كوسوفو مثلا. وبناء على ذلك، أعربت جمعية منظمة الوحدة الأفريقية لرؤساء الدول والحكومات عن قلقها العميق إزاء التمييز ضد اللاجئين والمشردين وحثت المجتمع الدولي على توفير مستوى من الدعم والمساعدة للاجئين الأفارقة مساو لما توفره للاجئين والمشردين في المناطق الأخرى.

٦٠ - وقال إن وجود اللاجئين مدة طويلة في البلد المضيف تكون له، في الغالب، آثار مدمرة منها تدهور النظام الإيكولوجي والحالة الاقتصادية والاجتماعية. ولذا ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة لا إلى اللاجئين فقط بل إلى البلدان المضيفة أيضا. وفي هذا السياق، رحب بالقرار الذي اتخذته الدول الأعضاء بالأمم المتحدة في القمة الألفية، وهو أن تعزز التعاون الدولي لصالح البلدان المضيفة للاجئين، وتنسق المساعدات الإنسانية، ورحب أيضا بقرارهم تشجيع الآليات الإقليمية ودون الإقليمية لمنع الصراعات وتعزيز الاستقرار السياسي في أفريقيا وكفالة تدفق للموارد يعول عليه لعمليات حفظ السلام في القارة.

٦١ - وقال إن من الضروري قطعا إيجاد حلول دائمة لمشاكل اللاجئين والمشردين، لا بسبب تزايد عددهم فقط بل بسبب ما يتركونه من تأثير سياسي واقتصادي واجتماعي في البلد المضيف. وأشار إلى أن المفوضية تعمل جاهدة لتحقيق هذه الغاية ولكن ذلك لا يكفي وحده. ولكي ينجح المجتمع الدولي في ذلك يجب عليه أن يدعم المبادرة في هذا المجال، كمبادرة نهر مانو، التي هي برنامج دون إقليمي للإعمار وتوطيد السلام بعد انتهاء الصراع يقوم بتنفيذه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وغرضها تسهيل إعادة توطين اللاجئين والمشردين وإدماجهم من خلال تشجيع العمالة والأنشطة المدرة للدخل. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يدعم أنشطة إعادة الإدماج التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان الخارجة من صراع، بالتوافق مع المفوضية والبنك الدولي ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمات غير الحكومية.

٦٢ - وقال إن مشاكل اللاجئين والمشردين تعالج معا في غالب الأحيان ولكن على الرغم من ذلك يبدو أن المجتمع الدولي يكرس من الاهتمام بمصير المشردين أقل مما يكرسه لحالة اللاجئين. هذا مع أن المشردين يغادرون أوطانهم أو أماكن سكنهم المعتادة لنفس الأسباب كاللاجئين ويواجهون المشاكل نفسها. ففي كانون الثاني/يناير، لاحظ مجلس الأمن بقلق أن الأشخاص المشردين لا يستفيدون، كاللاجئين من نظام مشترك للحماية، ولذلك، ينبغي وضع صك قانوني، على سبيل الاستعجال، يسمح بتقديم المساعدة إلى هؤلاء الأشخاص.

٦٣ - وأضاف قائلا إن منظمة الوحدة الأفريقية، في القرار المتعلق بالمشردين الذي وضعته بالتداول مع المفوضية في اجتماع مشترك في كوناكري، دعت دولها إلى دعم وتنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمشردين داخليا الذي وضعها الممثل الخاص للأمين العام المعني بالمشردين داخليا. وينبغي للجمعية العامة، أو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الآن، أن تقوم بالمتابعة واستنباط المعايير - وخاصة على أساس المبادئ التوجيهية المذكورة أعلاه - لتيسير حل مشكلة المشردين بصورة مرضية.

٦٤ - وقال إن أحد الطرق الفعالة لحل مشاكل اللاجئين في أفريقيا هو استئصال الأسباب الجذرية للصراعات، والتي هي منشأ معظم حالات التشرد الجماعي للسكان. ورحب، في هذا الصدد، بالتقرير المتعلق بأسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871-S/1998/318)، الذي أعده الأمين العام بناء على طلب مجلس الأمن. وأعلن عن ترحيب وفده الشديد بقيام رئيس الجمعية العامة بإنشاء فريق عامل مخصص مفتوح العضوية لدراسة هذه المسألة والتأكد من متابعة تنفيذ توصيات الأمين العام، والنتائج المتفق عليها (١٩٩٩/٢) الذي انتهى إليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، و/المسائل المتعلقة بالقضاء على الفقر وتخفيف عبء الديون ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأعرب عن الأمل في أن يولي المجتمع الدولي الانتباه الواجب إلى التوصيات التي وضعها الأمين العام في تقريره المتعلق بأسباب النزاع في أفريقيا والمقترحات التي ترد في تقرير الفريق العامل المخصص، وأن يكفل المتابعة المطلوبة.

٦٥ - **السيدة بوكيو** (أوكرانيا): قالت إن السنوات الأخيرة كانت في منتهى الصعوبة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حيث وجدت نفسها مدعوة إلى توفير المساعدة إلى عدد من اللاجئين متزايد باستمرار وإلى البلدان المضيفة التي غالبا ما تكون غارقة في الفقر، وواجهت المفوضية أيضا تضاؤلا في احترام المبادئ الإنسانية تجلى بإعادة اللاجئين قسرا إلى أوطانهم، ورفض استضافة اللاجئين أو السماح للمنظمات الإنسانية بالوصول إليهم، وبالتهديد المتكرر لسلامة الموظفين العاملين في المجال الإنساني. وشددت على أن دعم المجتمع الدولي - لا من الناحية المالية فحسب بل من ناحية إثبات الإرادة السياسية أيضا - أمر ضروري جدا لكفالة قدرة المفوضية على توفير الحماية للاجئين والمشردين، وإيجاد الحلول الدائمة لمشاكلهم، والمساعدة من ثم على عودة السلام والاستقرار في بلدان كثيرة.

٦٦ - وقالت إن أوكرانيا، بفضل قوانينها السمحة للهجرة والاستقرار السياسي، وبرغم الضيق الاقتصادي، اجتذبت الآن عددا كبيرا من اللاجئين. ففي ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، كان ما يقدر ب، ٠٠٠ ٣ لاجئ من ٤٤ بلدا يعيشون في إقليمها، ومُنح أكثر من ٠٠٠ ٣ شخص من أبخازيا اللجوء المؤقت. وقالت إن اللاجئين يتمتعون بالحق في التعليم والمساعدة الطبية، ويستفيدون أيضا من الخدمات الاجتماعية ويسمح لهم بالعمل. ويتمتعون منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، بالحق في المعاش التقاعدي والمساعدة المادية.

٦٧ - وأوضحت أن من أولويات سياسة الهجرة في أوكرانيا إعادة تتار منطقة القرم إلى الوطن وقد عاد حتى تاريخه، أكثر من ٠٠٠ ٢٦٥ ممن كانوا قد رحلوا سابقا، وهم يشكلون أكثر من ١٠ في المائة من عدد السكان. واتخذت التدابير لمصلحتهم في المجالات الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والقانوني والإنساني، ويستفيدون أيضا من المساعدة الدولية. وتعتزم أوكرانيا، فضلا عن ذلك، تخفيض عدد الأشخاص العديمي الجنسية. ومن أجل ذلك، عدلت قوانين الجنسية وأبرمت اتفاقات مع بيلاروس وكازاخستان وأوزبكستان لتمكين هؤلاء المواطنين من

اكتساب جنسية إحدى البلدان الثلاثة بسهولة. وتود أوكرانيا أن تشكر مكتب المفوضية في أوكرانيا على تزويد سلطات الهجرة الأوكرانية بالتسهيلات التقنية الضرورية وتوفير الدعم المنهجي والتدريب للموظفين المدنيين المكلفين بمعالجة قضايا اللاجئين.

٦٨ - وقالت إن أوكرانيا، وهي أحد المنشئين لاتفاقية عام ١٩٩٤ المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، تواصل دعمها للتدابير التي اتخذها المجتمع الدولي لتعزيز أمن جميع العاملين في مجال المساعدة الإنسانية. وأضافت أن وفدها درس تقرير الأمين العام عن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة (A/55/494) ويؤيد التوصيات الواردة فيه، وأنه يود أن يشدد على أهمية البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/4) الذي يقر بمسؤولية جميع العناصر الفاعلة عن كفالة أمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، فضلا عن موظفي المنظمات الإنسانية.

٦٩ - واختتمت بيانها قائلة إن حكومة أوكرانيا تود أن تتوجه بالثناء إلى السيدة أوغاتا لعملها على رأس مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأن ترحب بخلفها السيد رود لوبيرز.

٧٠ - **السيدة غليكوروفا** (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافيا السابقة): أثنت على السيدة أوغاتا لعملها الممتاز ورحبت بخلفها السيد لوبيرز. وأعربت عن الأسف لأن بداية القرن الحادي والعشرين ستذكر بأنها فترة اتسمت باحتقار صارخ للمبادئ الأساسية للديمقراطية، في أجزاء كثيرة من العالم، بما في ذلك منطقة البلقان.

٧١ - وقالت إن آثار الأزمة في كوسوفو - وهي الأزمة التي شكلت تهديدا خطير للاستقرار والأمن في منطقة البلقان وفي غيرها - ما زالت ماثلة. فقد استضافت مقدونيا ٣٦٠ ٠٠٠ لاجئ، يشكلون ١٨ في المائة من مجموع سكان البلد. واكتسب هؤلاء اللاجئون، اتساقا مع اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين، صفة اللاجئ لأسباب إنسانية.

٧٢ - وأشارت إلى أن المجتمع الدولي أشاد بالجهود التي تبذلها جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة من أجل إيجاد حل لهذه الأزمة الإنسانية الهائلة، ولكنه أخفق مع ذلك في تقديم المساعدة الاقتصادية والمالية التي كان ينبغي تقديمها. وينبغي للمجتمع الدولي الآن أن يقوم بدوره لتسهيل العودة إلى الوطن بأمان تام لما يزيد على ٦ ٠٠٠ شخص ما زالوا يعيشون في مقدونيا، نصفهم يعيشون حاليا في أسر مضيفة ويعيش النصف الآخر في مرافق إيواء جماعي.

٧٣ - وتابعت قائلة إن جمهورية مقدونيا تدرك منتهى الإدراك الصلة بين الصراعات من جهة واللاجئين والمشردين من جهة أخرى، وإن خبرة ذلك البلد بينت أن المساعدة الإنسانية يجب أن تكون مصحوبة بتدابير سياسية وأخرى لبناء الثقة. وعلى أي حال، فإن المطلوب قبل كل ذلك هو منع الصراعات وبناء السلام. وفي هذا الصدد، أنشئ مؤخرا في سكوبجي مركز للتدابير الوقائية وحل النزاعات.

٧٤ - وقالت إن من الضروري جدا إنعاش وإعمار منطقة البلقان، ومن ثم لا يجوز أن تبقى الالتزامات والوعود مجرد حبر على ورق. فأهداف ميثاق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا هي إقامة مجتمعات مستقرة ومزدهرة وديمقراطية في تلك المنطقة. ومن المأمول أن تؤدي التغيرات السياسية الأخيرة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة إلى تيسير اتخاذ خطوات في هذا الاتجاه. والجدير بالترحيب كذلك أن مجلس الأمن أكد أن حماية اللاجئين وحقوقهم جزء لا يتجزأ من ولايته المتمثلة في صيانة السلم والأمن الدوليين.

٧٥ - وقالت إن إنجازات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خلال الخمسين سنة من وجودها كانت رائعة، وإنها تقوم حاليا بتوفير الحماية والمساعدة لـ ٢٢,٣ مليون شخص. ويجب على المجتمع الدولي أن يكفل لها القدرة على النهوض بهذه المهمة النبيلة، بالتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية، والوكالات الأخرى للأمم المتحدة والمنظمات الإنمائية.

٧٦ - **السيد بالوانكار** (لجنة الصليب الأحمر الدولية): قال إن مسألة الأشخاص المشردين ما زالت، في الأشهر الأخيرة، شاغلا كبيرا للدول والمنظمات الإنسانية، حيث أن نسبة كبيرة من هؤلاء الأشخاص لا تتلقى حتى الآن أي حماية أو مساعدة إما لأن الاستجابة لاحتياجاتهم غير كافية وإما بسبب حالة انعدام الأمن السائدة. وأوضح أن لجنة الصليب الأحمر الدولية، بوصفها إحدى المنظمات الإنسانية الرئيسية، مصممة على المشاركة الفعالة في المناقشات الجارية بشأن هذه المسألة، وعلى تعزيز التعاون الفعال بين المؤسسات لصالح المشردين.

٧٧ - وقالت إن التحركات السكانية على نطاق واسع داخل أي بلد هي في العادة نتيجة لصراعات أو اضطرابات داخلية تمس السكان المدنين كلهم. ولذلك لا يمكن حل المشاكل المتعلقة بالتشرد الداخلي بدون تفهم محنة السكان المدنيين واتخاذ التدابير لحينها. وتعتقد لجنة الصليب الأحمر الدولية أن الأشخاص الذين شردوا من ديارهم نتيجة لصراعات داخلية، ومعظمهم مدنيون يحميهم القانون الإنساني الدولي وأن مجموع صكوك هذا القانون، وهو ملزم قانونيا للعناصر الفاعلة دوليا كانت أو غير ذلك، تمثل وسيلة كافية لتسوية معظم المشاكل التي تنشأ فيما يتعلق بتحركات السكان التي تحدث نتيجة لنزاع مسلح. وتعتقد أيضا المسؤولة عن تلبية الاحتياجات والحماية والمساعدة للأشخاص المشردين تقع على عاتق الدول بالدرجة الأولى.

٧٨ - وفي سياق المشاورات حول اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين، قالت إن لجنة الصليب الأحمر الدولية تود أن تذكّر بأن حالة الأشخاص المشردين داخليا لا تقارن بحالة اللاجئين فيما يتعلق بالحماية، لأن النظامين القانونيين الساريين على الفئتين غير متطابقين وخصوصا لأن الأشخاص المشردين داخل دولهم هم مواطنون لتلك الدولة، وليسوا لاجئين، ومن ثم يتمتعون بكافة الحقوق المنصوص عليها في القانون الداخلي.

٧٩ - وأشارت إلى ما دار في المناقشات التي أجرتها هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية في الأسابيع الأخيرة حول المسائل الإنسانية، قائلة إن أعمال العنف ضد الأفراد العاملين في المجال الإنساني في تزايد حتى أن المنظمات الإنسانية تضطر أحيانا إلى تقليل نشاطها أو حتى وقفه تماما تاركة المشردين بلا حماية أو مساعدة. وقد أوضحت لجنة الصليب الأحمر الدولية في هذا الصدد، أن القانون الإنساني يطلب من الدول احترام وحماية الأفراد العاملين في المجال الإنساني في حالات الصراع ويعتبر الهجمات التي تشن ضد العاملين في المجال الإنساني وهم مدنيون، من جرائم الحرب.

٨٠ - وأوضحت أن تعقُّد مسألة المشردين وضخامتها يضطر المنظمات الإنسانية إلى ضم جهودها بعضها إلى بعض. وفي هذا السياق، تشارك اللجنة بنشاط في اجتماعات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. ولها فضلا عن ذلك، صفة المدعو الدائم. وتقدم دعمها، سواء عن طريق مقرها الرئيسي أو ووفودها الميدانية إلى الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتشرد الداخلي وإلى ممثل الأمين العام الخاص لمسألة المشردين داخليا، وتبقى في الوقت نفسه ثابتة العزم على القيام بدورها المنصوص عليه في اتفاقيات جنيف، وهو دور الوسيط الحيادي والمستقل في حالات النزاع المسلح.

٨١ - **السيدة بايفا** (المنظمة الدولية للهجرة): بعد أن أثنت على العمل الرائع الذي أنجزته السيدة أوغاتا وهي على رأس مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أعربت عن سرورها لأن التعاون القائم بحكم الواقع منذ زمن طويل بين منظمتها ولجنة الصليب الأحمر الدولية تكرس الآن رسميا بتوقيع مذكرة تفاهم أرست الأساس لتحديد المبادئ التوجيهية للتعاون التنفيذي وتيسير المشاورات فيما بينهما. وأردفت قائلة إن الاتفاق الإضافي الموقع في السنة السابقة حول طرائق التعاون في قطاع النقل يشكل نموذجا ممتازا لهذا التعاون الذي استفاد منه الآف الأشخاص في أماكن مختلفة مثل كوسوفو وتيمور وزامبيا.

٨٢ - وقالت إن من الجوهري الآن أكثر من أي وقت مضى قيام شراكة بين المنظمات المعنية بمسألة المشردين. فعالم اليوم يتسم بتحركات سكانية تزداد أسبابها تعقيدا يوما بعد يوم. وهذا الأمر يتحدى التعاريف والأساليب التقييدية. ومن الملائم تشاطر الآراء المتعلقة بهذه المسائل، التي تمس الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. ومن الضروري سد الثغرات في النظام الإنساني الدولي الذي تطور خلال الـ ٥٠ سنة الماضية، بدون التخلي عن المكاسب الهامة التي تحققت. وقالت إن المنظمة الدولية الهجرة ترحب، في هذا الصدد، بالدعوة إلى الحوار التي أطلقتها لجنة الصليب الأحمر الدولية في إطار مبادرتها المسماة ''الدوائر الثلاث'' والمتعلقة باتفاقية عام ١٩٥١، وتتطلع إلى الاشتراك في مشاورات ما يسمى بالدائرة الثالثة - أو الدائرة الخارجية - التي تركز على الصعوبات في المطابقة بين شواغل الهجرة وحماية اللاجئين. ولعل هذه الصعوبات لا مفر منها في الوقت الحاضر. ويظهر بوضوح من تقرير المنظمة الأخير عن الهجرة الدولية أن البحث عن مستقبل في الخارج لم يكن قط أسهل تحقيقا مما هو الآن و لم تكن أسبابه بمثل هذا التعقيد من قبل ومنها: انفتاح الحدود، وتوفر المواصلات الطويلة المدى، وانتفاخ الصور والمعلومات عن البلاد البعيدة والتفجر الداخلي لبعض الدول وانتشار الصراعات وانتهاكات الحقوق. وأصبحت مسألة التحكم بتدفقات اللاجئين مع احترام الالتزامات الإنسانية المكرسة في القانون الإنساني أصعب بكثير. على أنه، لا يمكن النظر في أي منهما دون الآخر وأثبتت العشر سنوات الماضية أن الأخذ بنهج متكامل في معالجة التدفقات الدولية للسكان هو الأسلوب الوحيد القابل للاستمرار. وأعربت عن سرور المنظمة بشراكتها مع لجنة الصليب الأحمر الدولية في دعم جهود الدول لوضع مثل هذه النهوج من أجل معالجة مسائل الهجرة واللاجئين. وأردفت قائلة إن المنظمتين لا تقتصران على التعاون في مشاريع لبناء الثقة بل تدعمان أيضا العدد المتزايد من آليات المشاورات الإقليمية التي يمكن فيها مناقشة الاتجاهات الإقليمية فيما يتعلق بتشرد السكان والمشاكل ذات الصلة. وكان مؤتمر رابطة الدول المستقلة وعملية المتابعة الخاصة به أحد الأمثلة على ذلك، ولكن المنظمتين تقومان أيضا في مناطق أخرى - أوروبا وآسيا وأفريقيا والأمريكتين - بمساعدة بلدان المنشأ والعبور والمقصد على الحوار والاستجابة للتحديات التي تنشأ عن الهجرة.

٨٣ - وأعلنت في الختام أن منظمتها ملتزمة بلا تحفظ بالعمل مع لجنة الصليب الأحمر الدولية في تطوير نظام إنساني يراعي الظروف الخاصة.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٢٠.